فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زايدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زايدة
بل لنفي الجنس لكن يلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة لشرط التكرير
سواء الغيت الاولى او الثانية او كلتيهما قوله والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك
مضي الخبر كما في ان قوله وضعف المضعف قال الشيخ الرضي لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم
عمل لا عمل ليس بل لم يرو الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا منصرف ظنوا
انها عاملة عمل ليس والحق انها التبرية لكنها ملغاة للضرورة قوله واذا دخلت الهمزة دون الجار
فانه اذا دخل يجز نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح نظرا الى اللفظ كما يبنى مع لا الزايدة
نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام ظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز
ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان تصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص
الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام قال سيبويه لا يجوز
حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعول تمني
الاعلام اتمني الغلام وقال الاندلسي نقله الشارح قدس سره قوله واما الا رجلا بمعنى كان القياس
الا رجل بالبناء اخره يدل على محصلة تبيت المراة التي تراب المعدن تبيت اي تبيت افعل
كذا قوله لمكان الاتحاد اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك
اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف قوله ومعرب رفعا ونصبا مصدران
نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الآتي ان وان قوله ويجعل
قد مر ان القياس مضي الخبر لكن قوله ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك
يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ جواز البناء والتاكيد
اللفظي بحسب بنائه واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ
الرضي قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم
والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند الشيخ الرضي فلا دلان
والاب والاخ قوله واجراء لاحكام المضاف عليه وانما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة
بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما ينون لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي
قوله اي مشاركة اسم لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام
وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى
الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو
الاختصاص حصل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يلتجي
قوله لفساد المعنى قال المصنف ولانه لو كان مضافا لم الرفع والتكوين وفيه ان الصورة غيرت
لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التصبير قصد النصب من غير نكر لا تخفيفا وفالا يلتبس مع المعرفة

قوله

خبر ما ولا

قوله ولا تحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة قوله خبر ما
ولا قد تلحق لا التاء كما في ربت وثمت لتانيث الكلمة والمبالغة ولا يدخل الا على حين مضافا
الى نكرة وهو الغالب او على ايان او هنا استعارا للزمان نحو لات حين مناص والغالب
في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع بان يكون
الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئي الجملة قوله
المشبهتين في النفي الخ قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي قوله اي
خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع
اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الخ وذلك لان قياس العوامل ان تختص
بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم
والفعل قوله نافية مؤكدة والنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز
الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قوله ما انتقض النفي بالا نقل عن يونس انه يجوز
الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله
تعالى ومزقناهم كل ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين قوله اي خبرها منصوبا كان او مجرورا بالباء الزايدة قوله فحكم المعطوف
الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتداء محذوف اي بل هو ساقط ولكن هو قاعد
وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها مجرورا عند انعزالها عن العمل قوله يعني الجر
بيان للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المصنف ذكر اقسام المعرب قوله
بالحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف
اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الخ منه بعض
مع ان المراد متبين قوله لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك
الشيء قوله والمضاف اليه اتى المصنف بالظاهر موضع المضمر للتنصيص على المراد ولاحتمال انه
اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما
يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا
كانه اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقديره كان قياسا في ما كثر وقوعه ولا خفاء
في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه
بالاضافة والعامل ما في الوسطة من معنى التوسيط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا
واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوا والقول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)